

مدبولي: لا يوجد فيروس جديد داخل البلاد وأطباء: الخطر حقيقي والفيروس ينهش صدور المصريين!



الجمعة 28 نوفمبر 2025 م

في مشهد عبّي بات متكرراً مع كل كارثة، خرج مصطفى مدبولي، رئيس حكومة الانقلاب، لا يعلن حالة الطوارئ أو يصادر الشعب بحقيقة الخطر الداهم، بل ليمارس دوره المفضل كـ"طبيب تخدير" سياسي، نافياً بدم بارد ما يراه المصريون بأعينهم في المستشفيات والبيوت

بينما يتحدث مدبولي عن "تطور طبيعي لإنفلونزا"، يصرخ الواقع في العيادات والاستقبالات بغير ذلك الأطباء الميدانيون يؤكدون أنهم يواجهون أعراضًا شرسة لا تستجيب للبروتوكولات التقليدية، ومعدلات انتشار تفوق أي "معدلات طبيعية" يتصدق بها بيان الحكومة

هنا، تأتي تحذيرات الدكتورة منى مينا، وكيل نقابة الأطباء السابقة، لنفع النقاط على الدروف ترى "مينا" أن استمرار التعامل مع الأزمات الوبائية بمنطق "الأسرار العسكرية" هو كارثة فغياب الشفافية لا يعني غياب الفيروس، بل يعني ترك الأطقم الطبية والمواطنين عزلًا في مواجهة عدو مجدهو وتأكد أن ما تصفه الحكومة بـ"البلبلة" هو في الحقيقة "جرس إنذار" يحاول الأطباء الشرفاء دقنه قبل فوات الأولان، لكن السلطة تفضل إسكان الجرس بدلاً من إطفاء الدريق

وبتفق معها الدكتور إيهاب الطاهر، الذي يرى أن حديث مدبولي عن "الأساس العلمي" هو محض هراء ما لم يكن مدعوماً ببيانات حقيقة منشورة ومتاحة للتدقيق المستقل يشير "الطاهر" إلى أن الحكومة اعتادت تسمية الأشياء بغير مسمياتها لامتصاص الغضب، وأن التقليل من شأن "الفيروس الجديد" وحصره في خانة "إنفلونزا الموسمية" هو تكرار لسيناريو كارثي دفع المصريون ثمنه غالياً من قبل، حيث يترك المريض دون تشخيص دقيق حتى تتدحرج حالته

مستشفيات خاوية وصيدليات فارغة أكدوا "الجائحة"

لعل أكثر ما يستفز في تصريحات مدبولي هو حديثه عن "توافر الأدوية". أي أدوية يتحدث عنها ورئيس وزراء الانقلاب يعلم جيداً أن الصيدليات ترفع شعار "تواقص" منذ أشهر؟

يفند الدكتور محمد حسن خليل، منسق لجنة الحق في الصحة، هذه الأكاذيب بالأرقام، مثيرةً إلى أن المنظومة الصحية في مصر تعاني من "هشاشة هيكلية" تجعلها عاجزة عن التعامل مع الضغوط العادلة، فكيف بوباء جديد؟ يرى "خليل" أن تصريحات "الجائحة" موجهة للاستهلاك الإعلامي فقط، بينما الواقع يؤكد نصاً حاداً في أسرة الرعاية المركزية، وارتفاعاً لأصناف حيوية من المضادات الحيوية وخافضات الحرارة، مما يحول "الإصابة العادلة" إلى "مشروع وفاة" للمواطن الفقير الذي لا يملك ثمن العلاج في المستشفيات الخاصة التي يمتلكها جنرالات وحيتان النظام

وفي السياق ذاته، يؤكد الدكتور مصطفى جاويش أن الحكومة تمارس "التعيمية" عبر خلط الأوراق فبدلاً من تعزيز إجراءات الرصد والتقصي، تكتفي ببيانات مطمئنة لا تساوي الحبر الذي كُتب به يحذر "جاويش" من أن هذا الاستهثار سيؤدي إلى تفشي العدوى بشكل ينفجر في وجه الجميع، وحينها لن تجدى "المؤتمرات الصحفية" نفعاً، ولن يحمي العاصمة الإدارية أسوارها العالية من زحف المرض

الشفافية المزعومة تاريخ من الخداع

استشهاد مدبولي بـ"شفافية كورونا" كدليل على صدق حكومته، وهو استشهاد يثير السخرية العريبة فالمصريون لم ينسوا كيف كانت الأرقام الرسمية في وادٍ، والواقع في واد آخر، وكيف كان يُجبر الأطباء على كتابة "التهاب رئوي" في شهادات الوفاة بدلاً من الحقيقة

يعلق الدكتور محمد فتوح على هذا المشهد، مؤكداً أن النظام الحالى يتعامل مع "الصحة العامة" كملف أمني بحتاً الأولوية ليست لإنقاذ الأرواح، بل لـ "حماية الصورة" ومنع أي تعلم شعبي قد ينتج عن الخوف. يرى "فتوج" أن هذا النهج يعكس عقلية لا تقدير وزناً للمواطن، وتعتبر "الموت" مجرد "أرقام" يمكن التلاعب بها في جداول الإحصاء بالنسبة له، مدبولي ليس سوى موظف ينفذ تعليمات علياً بدـ "تسكين الشعب، حتى لو كان الثمن هو ترك الفيروس يفتك بالأجساد المنهكة أصلاً من الفقر والجوع".

الصمت جريمة

إن ما يمارسه مصطفى مدبولي وحكومة الانقلاب اليوم ليس مجرد "تطمينات"، بل هو "تواطؤ" ضد سلامة هذا الشعب. الإصرار على نفي الواقع وتكييف صرخات الاستغاثة هو جريمة لا تقل بشاعة عن القتل العمدـ الفيروس - أيـاً كان اسمه أو تصنيفه - ينتشر، والمستشفيات تئن، والمواطن يدفع الضريبة من صحته وعمرهـ الأطباء الشرفاء قالوا كلمتهم: "حن أمام خطر حقيقي"، فهل يستيقظ الشعب ليدرك أن "بلدوز" النظام لا يهدم المنازل فقط، بل يدهس أيضاً الحق في الحياة والعلاج، تاركاً المصريين فريسة لعرض لا يرحم وحكومة لا تشعر؟